٢٧

شرح رسالة في القضاء والقدر

تصنيف الإمام

محمد بن صالح العثيمين

المتوفى سنة (١٤٢١) رحمه الله تعالى

شرح فضيلة الشيخ الدكتور

محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني

حفظه الله

الشيخ لم يراجع التفريغ

النسخة الأولى

شرح
رسالة في
القضاء والقدر

٢٧

شرح

رسالة في

القضاء والقدر

تصنيف الإمام

محمد بن صالح العثيمين

المتوفى سنة (١٤٢١) رحمه الله تعالى

شرح فضيلة الشيخ الدكتور

محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني

حفظه الله

الشيخ لم يراجع التفريغ

النسخة الأولى

مُقدمة المشرفين على التفريغ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران:١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء:١]

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [الأحزاب:٧٠].

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

إن من نعم الله تعالى على أمة محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن جعل فيها علماء ربانيين وأئمة في الدين، ورثوا من علم النبوة على قدر ما قسم الله لهم من ذلك الميراث العظيم الذي لا يعادله شيء من متاع الدنيا الفاني.

ومن رحمة الله بعباده: أنه كلما اشتدت حاجتهم إلى أمر من الأمور كلما يسر الله سبل تحصيله، ونوع لهم الطرائق الموصلة إلى نيله وبلوغه، ولما كان العلم أعظم ما يحتاجه العباد وليس لهم عنه غنى طرفة عين، ولا سيما علم العقيدة والتوحيد الذي هو أشرف العلوم وأزكاها، وأجلها قدرًا وأسناها، والذي قد زادت الحاجة إليه في هذه الأزمنة المتأخرة، بسبب انتشار الأهواء والبدع، وكثرة المخالفين

للتوحيد والمعتقد، والمجانبين للسنة والأثر.

ولما كان الأمر كذلك رأينا منة الله علينا في هذه الأعصر بوسائل كثيرة لحفظ العلم ونشره لم تكن متيسرة لمن قبلنا، وإن من تلك الوسائل حفظ الدروس في تسجيلات صوتية ومقاطع مرئية، تنقل العلم لفظًا ومعنى.

وكان من تمام نعمة الله علينا أن هيأ وسائل حديثة لحفظ هذا العلم، وهو ما يعرف بـ "التفريغات" والتي تنقل علم الشيوع من مسموع إلى مقروء، فتعين الطالب على توفير وقته وجهده، وتدعوه لجمع قلبه وعقله على حفظ العلم وضبطه، وتساعد على انتشاره عبر وسائل التواصل والتقنيات الحديثة، مما يهيئ السبل للانتفاع به، وتداوله بيسر وسهولة من قبل الدارسين والمتعلمين، بل والأساتذة والمدرسين في أحيان كثيرة.

ومن هنا جاءت فكرة المساهمة في تفريغ دروس فضيلة الشيخ الدكتور محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني حفظه الله تعالى.

وقد يسر الله تعالى الخطوة الأولى لهذه المرحلة وهي إنشاء قناة للشيخ علي الشبكة، وكذا إنشاء حساب لدروسه في اليوتيوب، والتليجرام، كل ذلك حرصًا على الحفاظ على ما تيسر الحصول عليه من مجالس ودروس فضيلة الشيخ حفظه الله تعالى، وكان الذي فات منها وضاع إن لم يفق الموجود كثرة فلا يقل عنه عددًا، وعزاؤنا فيه أن الله يعلمه، وأن الملائكة كتبته، ونسأل الله ﷻ أن يتقبل ذلك من الشيخ وأن يجعله في موازين حسناته، ومن تلك الكتب التي لم نقف على تسجيلاتها:

- خلق أفعال العباد للبخاري.
- الرد على الجهمية للدرامي.
- نقض عثمان بن سعيد علىٰ المريسي الجهمي العنيد، للدرامي.
- القاعدة المراكشية.

وغيرها كثير[١].

وجاءت المرحلة الثانية هذه، وهي سلسلة التفريغات الصوتية للدروس العلمية للشيخ محمد محمدي النورستاني حفظه الله تعالى، وستكون شاملة لجميع دروسه المسجلة، وهي على الترتيب التالي:

١- الأصول الثلاثة (**الشرح الأول ٨ مجالسًا**).
٢- الأصول الثلاثة (**الشرح الثاني ١١ مجلسًا**).
٣- الأصول الثلاثة (**الشرح الثالث ١٧ مجلسًا**).
٤- القواعد الأربع (**الشرح الأول مجلس واحدًا**).
٥- القواعد الأربع (**الشرح الثاني مجلسان**).
٦- القواعد الأربع (**الشرح الثالث مجلسان**).
٧- نواقض الإسلام.
٨- كشف الشبهات.
٩- كتاب التوحيد (**ولا زال مستمرًّا**).
١٠- العقيدة الواسطية (**الشرح الأول**).
١١- العقيدة الواسطية (**الشرح الثاني**).
١٢- العقيدة الواسطية (**الشرح الثالث**).
١٣- لمعة الاعتقاد.
١٤- العقيدة الطحاوية (**أربعون مجلسًا**).
١٥- القصيدة الحائية لابن أبي داود (**ثلاث مجالس**).
١٦- القواعد المثلىٰ في صفات الله وأسمائه الحسنىٰ.

---

(١) ونجد هذا الموضع فرصة لحث الإخوة من طلاب الشيخ ممن قد تبلغهم هذه التفريغات، ممن حضروا للشيخ مجالس في السابق وسجلوا شيئًا منها أن يتواصلوا معنا، فحفظهم لعلم الشيخ أقل ما يجب للشيخ علينا وعليهم، وهو من بر التلاميذ بمعلميهم والذي لا يقل أهمية عن بر الأبناء بآبائهم متى اقترن بالنية الصالحة.

١٧- الفتوى الحموية (٢٣مجلسًا).

١٨- الجواب على الاعتراضات المصرية.

١٩- العقيدة التدمرية (الشرح الأول).

٢٠ - العقيدة التدمرية (الشرح الثاني، ولا زال مستمرًّا).

٢١- نقض المنطق "الانتصار لأهل الأثر"، لابن تيمية (٢٣مجلسًا).

٢٢- الإبانة الصغرى "الشرح والإبانة على أصول أهل السنة والديانة" لابن بطة (٣٨ مجلسًا).

٢٣- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن القيم. (ولا زال مستمرًّا).

٢٤ - شرح ابن أبي العز الحنفي على الطحاوية (ولا زال مستمرًّا).

٢٥ - شرح القصيدة النونية "الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية" لابن القيم الجوزية (ولا زال مستمرًّا).

٢٦ - شرح العقيدة الأصفهانية، لابن تيمية (لم يكتمل).

٢٧- رسالة القضاء والقدر لابن عثيمين (مجلسان).

٢٨- رسالة قاعدة حسنة في الباقيات الصالحات، لابن تيمية.

٢٩- رسالة الأفعال الاختيارية من العباد لابن تيمية.

٣٠- فصل في الكلام على الاتحادية، لابن تيمية.

٣١- مسألة في حياة الخضر وادعاء لقائه، لابن تيمية.

٣٢- فصل في معنى الحي القيوم، لابن تيمية.

٣٣ - الإخنائية، لابن تيمية (ولا زال مستمرًّا).

٣٤- محاضرات في العقيدة والتوحيد.

٣٥- مجالس تفسير سورة العنكبوت.

٣٦- مجالس تفسير سورة الأحزاب.

٣٧- مجالس تفسير سورة الزمر.

٣٨- المنظومة البيقونية (٤ مجالس).

٣٩- نزهة النظر (الشرح الأول ١٦ مجلسًا).

٤٠- نزهة النظر (**الشرح الثاني، لازال مستمرًا**).

٤١- المداخل إلىٰ كتب السنة.

٤٢- التعليق علىٰ كتاب المدخل إلىٰ صحيح البخاري (**٥ مجالس**).

٤٣- عقيدة الرازيين.

٤٤- صريح السنة للطبري.

٤٥- السنة للمزني.

٤٦- الأصول الستة.

٤٧ - **سلسلة الحوار العلمي عن علم الكلام (لازال مستمرًا).**

٤٨ - **الصفات المعنوية.**

٤٩ - **قضية التفويض.**

وننبه هنا إلى أن هذه التفريغات معينة ومساعدة، إلا أنها لا تغني عن الدروس الصوتية والمرئية، ولا تكفي عن الاستماع إليها.

وما هذه التفريغات إلا جهد من بعض طلاب الشيخ حفظه الله تعالى، رغبوا في المشاركة في الخير، والمساهمة في خدمة العلم وأهله، فكتب الله أجورهم وشكر سعيهم، والشيخ حفظه الله تعالى لم يراجع هذه التفريغات.

وفي الختام: فإننا ندعو الله ﷻ أن يبارك للشيخ في علمه وعمله، وأن ينفع به الإسلام والمسلمين، وأن يبارك له في إتمام ما بقي، ونسأل الله له المزيد من فضله، وأن يمتعنا بعلمه، وأن يطيل عمره على طاعته، وأن يتقبل ذلك منه، وأن يكون ذخرًا له ورفعة وشرفًا يوم لقاء مولاه، ورؤيته سبحانه وحلول رضاه.

وشكر الله للإخوة القائمين على هذا المشروع وكتب أجرهم، وجعله من العلم الذي ينتفع به، وتجري لهم به الحسنات، وتضاعف بسببه الدرجات.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه

أجمعين.

للتواصل وإرسال الملحوظات والتصويبات

t.Shoroh.dr.alnorstany@tmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم، نحمدُه ونصلي على رسولِه الكريم.

أمَّا بعد:

هذه رسالة مختصرة أَلَّفَها الشيخ العلامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ويبدوا أنَّها محاضرة أَلْقَاها، ورُتِّبَت على شكل رسالة.

و«القضاء والقدر» من أركان الإيمان الستة.

من أركان الإيمان الستة: أن نؤمن بقضاء الله وقدَرِه.

القضاء لُغة: إنْهاء الشيء، يقول الله ﷻ: ﴿قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ﴾ [سبأ:١٤].

والقدر لُغة: ترتيب الشيء ليكون على وجهٍ ما.

والقدر اصْطلاحًا: تعلُّ علْم الله وإرادته أولًا بالمخلوقات، وبالكائنات قبل وجودها.

هذا تعريف من تعريفات الإيمان بالقدر، أو تعريف من تعريفات القضاء والقدر.

وهذا الباب - قبل أن نبدأ في رسالة الشيخ - أُنبِّهُ إلى أمور مهمَّة جدًا، وهي:

الأمر الأول: أنَّ هذا الباب لا يُتحدَّثُ فيه ولا يُتجاوَزُ فيه ما جاء في النصوص، يُقتصر فيه على ما جاء في النصوص، ولا يُتجاوَزُ في النصوص.

يقول النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الحديث، والحديث حسَّنه بعضهم: «**إِذَا ذُكِرَ الْقَدَرُ فَأَمْسِكُوا**».

فالقِيل والقال في هذا الباب يُخرِجُ إلى ما خرج إليه أهل البدع، فيُقتصرُ فيه على ما جاء في النصوص، وهذا الذي لخَّصَه الشيخ العثيمين هنا، لخَّصَ لنا المذهب الصحيح في هذا الباب.

من الأمور المهمَّة أيضًا في «باب القضاء والقدر»: عدم الخوض في أفْعال الله ﷻ بالتعْليل معَ التعمُّقِ في ذلك، والتعمُّقُ في ذلك سببٌ من أسْباب ضلال الفِرَق؛ القدَريّة، الفلاسفة، هؤلاء كلُّهم سببُ ضرَرِهم: أنهم خاضوا في تعليل أفعال الله ﷻ بعقُولِهم.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية:

وأصْلُ ضلال الخلْق من كلِّ فِرْقَة ... هو الخوضُ في فعْلِ الإله بِعِلَّةِ

فإنَّهُمُ لم يفْهمُوا حِكْمَة له ... فصارُوا على نوعٍ من الجَاهليَّة

أيضًا من الأمور المهمَّة في هذا الباب: عدم قياس أفعال الله ﷻ على أفراد المخلوقِين، وهذا الباب عدم مراعاته أوقع المعتزلة فيما ظنُّوه، أو فيما أصَّلُوه باسم العدل، وصاروا يَقيسُون أفعال الله ﷻ بأفعال المخلوقين، ويُوجبُون على الله ﷻ ما يَجب على المخلوقين، ويَمنعون عليه ما يُمنع منه المخلوقون، وهذا كلُّه من قياس أفعال الله ﷻ بأفْعال المخلوقين، وهذا لا يجوز.

هذه الرسالة في المقدمة بيَّن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ سببَ تأليف هذه الرسالة، ذكر أن من أسباب تأليف الرسالة: أن هناك من خاض في الموضوع بالحق تارة، وبالباطل تارَات، هذا الذي ذكره الشيخ هنا نفس الشيء ذكره شيخ الإسلام في مقدمة «التدمرية»، فهذا الباب يخوض كثير من الناس - وخاصة أهل البدع - في هذا الباب، يقول هو الشيخ: هو الذي جعلَنِي أتحدَّث في هذا الموضوع، وإلَّا فالأمر في النصوص واضح، لا تحتاج إلى كبير عَناء ومشقَّة فهْمها.

أيضًا ذكر في المقدمة أنَّه قد انتشرَت وكثُرَت كثير من الأهواء في هذا الباب، ومن ذلك: أن الفُسَّاق والفُجَّار صاروا يبرِّرُون بفسْقهم وفُجورهم ومعاصيهم يُبرِّرُون لها بالقضاء والقدر،

فيقولون: هذا الذي ذكرْناه كان مقدَّرًا عليَّ، وكان مكْتوبًا عليَّ، وأنا لا أستطيع أن أتجاوز ما كُتِبَ عليَّ، هكذا يقولون.

وكما ذكر الشيخ هنا: أن القضاء والقدر، النزاع فيه بين الأُمَّة قَديم، ولا زال النزاع فيه مستمرًا، وذكر أيضًا أن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وهم يَتنازعون في القدر، فنَهاهُم عن ذلك، وأخبر أنَّه ما أهلكَ الذين من قبلكم إلَّا هذا الجِدال.

المقدمة كلها تتعلَّق بأهمِّية هذا الموضوع، وأن باب القدَر داخل في توحيد الربوبية.

نحن أحيانًا قد لا نقرأ كلّ ما ذكره الشيخ، قد نكْتفي بالتلْخيص، سأقرأ - إن شاء الله - بعض ما كتبَه الشيخ، وأحيانًا أكْتَفِي بالشرح والتعليق.

ففي المقدمة كما قلْتُ تعرض لسبب تأليف هذه الرسالة، أو للحديث في هذا الموضوع.

قال المُصنف رَحِمَهُٱللَّهُ:

نبحثُ في أمر مهم يَهمُّ جميع المسلمين ألا وهو «قضاء الله وقدره» والأمرُ ولله الحمد واضح، ولولا أنَّ التساؤلات قد كَثُرت، ولولا أنَّ الأمر اشْتَبَهَ على كثيرٍ من الناس، ولولا كثْرة مَن خاض في الموضوع بالحق تارة وبالباطل تارات، ونظرًا إلى أن الأهواء انتشرت وكَثُرت، وصار الفاسق يريد أن يبرِّر لنفْسِه بالقضاء والقدر، لولا هذا وغيره ما كُنَّا نتكلَّم في هذا الأمر.

قال الشارح وفقه الله:

يعني هذه الأمور هي التي دعَتْه إلى الحديث بهذا التفصيل في هذا الموضوع وإلَّا الأمر في القضاء والقدر إذا اكْتفينا بالنصوص فهو واضح.

ثم ذكر الشيخ: أنَّ (**القضاء والقدر ما زال النزاع فيه مستمرًا من القديم**)، وذكر أن طريق أهل السُّنة هو الطريق الذي تجتمع عليه النصوص من الكتاب والسُّنة، وأن طريق السلف في هذا الباب هو الطريق الذي لا يجوز أن يُسْلَكَ غيره، لماذا؟ لأنَّهم اكْتفوا بالنصوص، ولم يخوضوا في هذا الباب بعقولهم، ثم ذكر أن القضاء والقدر داخلًا في ربوبية الله ﷻ.

قال المُصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَلَكِن فتحَ اللهُ عَلَى عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ السَّلف الصَّالِح الَّذِين سلَكُوا طريقَ الْعَدْلِ فِيمَا عَلِمُوا وَفِيمَا قَالُوا ؛ وَذَلِك أنَّ قَضَاءَ اللهِ تَعَالَى وَقَدْرِهِ مِن رُبُوبِيَّتِه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لخلْقِه ، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي أَحَدِ أَقْسَامِ التَّوْحِيدِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي قسَّم أَهْلِ الْعِلْمِ إلَيْهَا تَوْحِيدِ اللهِ ﷻ : تَوْحِيد الأُلوهية ، وَتَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ ، وَتَوْحِيدُ الأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ ، فالإيمان بِالْقَدَرِ هُوَ مِنْ رُبُوبِيَّة الله ﷻ ، وَلِهَذَا قَالَ الأمامُ أَحْمَدَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَى : « القدرُ قُدْرَة الله » لِأَنَّهُ مِنْ قُدْرَته ، وَمَن عُمومِها بِلَا شكٍّ ..

قال الشارح وفقه الله:

لماذا يقول الإمام أحمد: «القدر من قدْرة الله ﷻ» سيأتي في آخر الرسالة أن الإيمان بالقضاء والقدر لا يتمُّ إلا بالإيمان بأربعة أمور: الإيمان بعُموم عِلْمِ الله، وبأنَّ عِلْمه مُحيط وشامل، وكذلك الإيمان بأن الله ﷻ كتَبَ كل شيءٍ في اللَّوح المحْفوظ، وكذلك الإيمان بأنَّ مشيئة الله ﷻ عامة ونافذة، وكذلك الإيمان بعُموم خلْق الله ﷻ.

كل هذه الأمور من (العلْم والكتابة والمشيئة والخلْق) تدلُّ على قُدْرة الله ﷻ، وأنَّ جميع المقْدورات، وأن جميع الكائنات وجميع المخلوقات هي مخلوقة لله ﷻ، وهو الذي قدَّر وقوعها، وبإرادته ومشيئته كانت موجودة.

ثمَّ ذكر الشيخ أن الأقوال في هذا الباب ثلاثة.

الأقوال المعروفة في هذا الباب أربعة.

قبل أن نذكر الأقوال، نذكر أن القدرية الذين أنكروا قدْرة الله ﷻ، والذين أنكروا جانِبًا من التقدير، وجانِبًا من القضاء والقدر هم طائفتان:

الطائفة الأُولى: تنكر المرتبتَين الأُوليَين، نتذكَّر المراتب التي لا يتحقَّق الإيمان بالقضاء والقدر إلا بالإيمان بها:

المرتبة الأُولى: الإيمان بعلْم الله الشامل المُحيط.

المرتبة الثانية: الإيمان بكتابة الله ﷻ، وأنَّه كتبَ كل شيء في اللَّوح المحْفوظ.

المرتبة الثالثة: الإيمان بعُموم مشيئة الله ﷻ.

المرتبة الرابعة: الإيمان بعُموم خلْق الله ﷻ.

فمثلًا هذا اللِّقاء الذي يتم في هذا الوقت، الله ﷻ عَلِمَ به سابقًا – هذه المرتبة الأُولى –، **المرتبة الثانية**: الله ﷻ كتب هذا في اللَّوح المحْفوظ أن هذا اللّقاء سَيتم، المرتبة الثالثة: أن الله ﷻ شاء أن يقعَ هذا اللّقاء، المرتبة الرابعة: الله ﷻ خلقَ كل ما في هذا اللّقاء من المشتركين، ومن الأسباب التي هُيِّأتْ له، الله ﷻ خلقَا ليكون هذا اللّقاء.

إذًا عَلِمَها، كتبَها، شاءَها، وخلقَ الأشياء التي بها يقوم هذا اللّقاء. هذه المراتب الأربعة:

المرتبة الأُولى: العلم.

المرتبة الثانية: الكتابة.

المرتبة الثالثة: المشيئة.

المرتبة الرابعة: الخلْق.

هذه المراتب سيأتي التفصيل فيها، ولكن نحتاج إلى تذكّرها هنا لأن معرفة المذاهب نحتاج فيها إلى هذه المراتب.

المرتبة الأُولى والثانية ليس هناك مَن ينكِر هاتين المرْتبتَين الآن.

القدرية الأَوائل كانت تُنكر العلْم وتنكر الكتابة أيضًا بلْ تُنكر جميع المراتب، وهؤلاء قد نشؤوا في أَواخر عهد الصحابة رضي الله عنهم، وقد اندثَرَ مذهبهم، ليس هناك أحد الآن يَتمنَّى هذا المذهب؛ أن الله ﷻ لا يعْلم بالأمور إلا بعْد وقوعها، هذا مذهبهم، أن الأمر غُلْف أي: أن الله ﷻ لا يعلم بالأمور إلا بعد وقوعها، هذا مذهبهم، هذا المذهب غير موجود الآن. الموجودون الآن القدرية الطبقة الثانية الذين هم المُعتزلة، هم يُقرّون بالمرتبة الأُولى العلم، يقرّون بالمرتبة الثانية، ولا يقرِّون بالمرتبة الثالثة والرابعة، فيما يتعلَّق بأفعال العباد.

عمومًا؛ هم يَرون أن الله ﷻ هو الخالق للكائنات المخلوقات، وهو الذي يشاء وقوعها كونًا، ولكن بالنسبة لأفْعال العباد يَرون أن أفعال العباد ليست بمشيئة الله ﷻ، وليست بقدْرَتِه، والله ﷻ لم يخلقْها بلْ العبد الذي خلقَها! هذا مذهب القدرية الذين يُنكرُون المرتبتين الأَخيرتين:

المشيئة والخلق، يَرون أن الله ﷻ لم يخلقْها، ولم يشأْها كونًا بل العبد هو الذي خلقها، وهو الذي شاءَها.

لماذا يقولون هذا؟ يقولون: أن تفريق كون الإنسان مسؤولًا عن أفْعاله لا يتمُّ إلَّا بهذا، يقولون: ليس من العدل أن تكون أفعال الإنسان بمشيئة الله ﷻ وبقدْرتِه ثمَّ يحاسِب عليها الإنسان، وليس من العدل أن يكون هو الذي خلق أفْعال العباد ثمَّ يحاسِب العباد عليها، هكذا يقولون.

طبعًا هذا ضلال، ونحن سنذكر أن مشيئة العبد داخلة في مشيئة الله ﷻ معَ ذلك له مشيئة بهذه المشيئة يفعل أفْعاله، وأفْعاله تُنسَبُ إليه.

الفِرْقَة التي تقابل هذه الفِرْقة فِرْقة الجبْرية، هم يَرون أن الإنسان ليست له أيّ مشيئة، وأنه كالريش في مَهَبِّ الريح، وأن أفعاله لا تُنسَبُ إليه بلْ أفعاله تُنسَبُ إلى الله ﷻ، كما أن الخلْق يُنسَب له.

إذًا هذان مذْهبان متقابلان.

المذهب الأول يَرى أن أفعال العباد هي من خلْق العباد، ومن مشيئة العباد، وهم الذين فعلُوها، وهم الذين خلقُوها يعني: نسبُوا أفعال العباد إلى العباد خلْقًا وفعْلًا، هذا المذهب الأول، المذهب الأول مذهب القدْرية.

الجبْرية يَرون: أن أفعال العباد هي تُنسَبُ إلى الإنسان مَجازًا؛ (قام زيدٌ)، (دخل زيدٌ)، (خرج زيدٌ)، (فعلَ زيدٌ)، (صلى زيدٌ)، (زكَّى زيدٌ) هذه الأفعال كلها تُنسَبُ إليه مَجازًا، وإنما الأفعال هي في الحقيقة لله ﷻ، لماذا؟

لأنَّ الإنسان ليستْ له قُدرة، وليست له مشيئة، لماذا هذا المذهب؟ قالوا: إذا أثبتْنا أن الإنسان له قُدْرة فَفِيه إثبات القدرة لغير الله ﷻ، وهذا عندهم يقولون هذا الشرك.

هؤلاء أهل البدع أُمورهم غَريبة، يجهلون التوحيد الصحيح، ويقعون في أنواعٍ من الشرك ثمَّ يأتُون إلى أمور فيعْتبرُونها شركًا.

هذان المذْهبان متقابِلان، بل الأول أن أفعال الإنسان تُنسَبُ إلى الإنسان خلْقًا وفعْلًا، المذهب الثاني: أن أفعال الإنسان تُنسَبُ إلى الله ﷻ خلْقًا وفعْلًا.

مذهب أهل السُّنة: أنَّ أفعال الإنسان تُنسَبُ إلى الإنسان فعْلًا؛ لأنَّه هو الذي فعلَها، فعلَها بأمرين، وهذان الأمران إذا لم يتوفَّر أحدهما في أي شخص فلا يكون مسؤولًا عند الله ﷻ، هذان الأمران إذا توفَّرت في شخص فهو مسؤولٌ عن أفعاله.

الأمر الأول: القُدْرة، العاجز ليسَ مُكلَّفًا، ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ﴾ [البقرة:٢٨٦]، وإذا كان الإنسان قادرًا على فعْل فيُسْأل عن فعْله.

الأمر الثاني: المشيئة.

الذي ليس عنده مشيئة؛ كالمجنون مثلًا هذا ليس مسؤولًا، حتى ولو كان قادرًا، فأيُّ إنسان عنده قُدْرة ومشيئة، وفعلَ الفعْل بمشيئته وقُدْرَته فهذا مسؤولٌ عن أفعاله؛ لأنَّ الله ﷻ أقْدَرَه، وجعلَه قادرًا، وجعلَه مشيئًا مريدًا، ولذلك هو مسؤول عن أفعالِه.

وهذه نقطة مهمَّة جدًّا: أيّ إنسان ليست عنده قدْرة ليس مسؤولًا، ليس عنده مشيئة ليس مسؤولًا، العاجز ليس مسؤولًا، المجنون ليس مسؤولًا، أمَّا الذي عنده القدرة والمشيئة فهذا مسؤولٌ عن حاله، وأفعاله تُنسَبُ إليه، ولكن أفعاله تُنسَبُ إلى الله ﷻ خلْقًا، وهو الذي

خلقَها ولكنَّ الإنسان هو الذي فعلها، فأفْعاله السيئة، وأفْعاله الحسَنة تُنسَبُ إليه، ويُحاسَبُ عليها، ويُجازَى عليها.

هذه ثلاثة مذاهب: الأول: تُنسَبُ أفعال الإنسان إلى الإنسان خلْقًا، وفعلًا، **الثاني**: تُنسَبُ إلى الله ﷻ خلْقًا وفعْلًا، عند أهل السُّنة، تُنسَبُ إلى الإنسان فعْلًا، وإلى الله ﷻ خلْقًا.

هناك مذهب رابع لم يذكرْه الشيخ، وأحسن لمَّا لم يذكرْه، فلذلك نحن لم نفصِّلْ فيه، ولكنَّنِي أذْكره بإيجاز، وهو مذهب الأشاعرة!

الأشاعرة يَرون: أنَّ أفعال الإنسان تُنسَبُ إلى الله ﷻ خلْقًا وفعْلًا، وهذا مذهب الجبْرية كما قلْتُ، أفعال الإنسان تُنسَبُ إلى الله ﷻ خلْقًا وفعْلًا، فالإنسان ليس هو الذي فعلَها بل الله ﷻ هو الذي فعلها، وهو الذي خلقَها، هذا مذهب الأشاعرة.

ما الذي يُنسَبُ إلى الإنسان؟ قالوا: يُنسَبُ إليه الكسْب، والكسْب في الحقيقة هو الفعْل، ﴿فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾﴾ [الشورى:٣٠]، ويقول الله ﷻ: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي ٱلنَّاسِ﴾ [الروم:٤١] أي: بما فعلوا، فالفعْل هو الكسْب.

وما دام أنهم قالوا أنَّ الإنسان ليس له فعْل فلا يُعقل أن يُنسبَ إليه الكسْب؛ لأن الكسْب هو الفعل، فلذلك مذهب الأشاعرة في هذا غامِض، وهو من محارات علْم الكلام التي لا تُفهم، بما أن الفعل نُسِبَ إلى الله ﷻ، فكيف تنسِب إليه الكسْب، والكسْب هو الفعل، هذا المذهب الرابع.

المذاهب الثلاثة التي ذكرناها، ذكرها الشيخ بشيء من التفصيل، نذكرها هنا.

قال المُصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

أيُّها الإخوة: إنَّ الأُمَّة الإسلامية انقسمت في القدر إلى ثلاثة أقسام.

قال الشارح وفقه الله:

وكما قلْتُ هي أربعة أقسام، والشيخ لم يذكر القسْم الرابع؛ لأنَّه غامِض، ولا يُفهَم.

قال المُصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

القسم الأول: غَلَوا في إثبات القدر، وسَلَبُوا العبد قدْرتَه واختيارَه وقالوا: إنَّ العبد ليس له قُدْرة، ولا اختيار وإنَّما هو مُسَيَّرٌ لا مُخَيَّر؛ كالشجرة في مَهَبِّ الريح، ولم يفرِّقوا بين فعْل العبد الواقع باختيارِه وبين فعْله الواقع بغَير اختياره، ولا شكَّ أنَّ هؤلاء ضَالُّون؛ لأنه مِمَّا يُعلَم بالضرورة من الدِّين والعقل والعادة أنَّ الإنسان يفرِّق بين الفعل الاختياري والفعل الإجباري.

قال الشارح وفقه الله:

أنا ذكرتُ أن أي إنسان لا يكون مسؤولًا عن فعْله إلَّا إذا كان قادرًا وأيضًا كان مُريدًا.

الذي لا يريد يكون مجنونًا، الذي لا يكون قادِرًا يكون عاجِزًا، أمَّا الفعْل الذي يقع منه باخْتياره وقدْرَتِه هذا فعل لا يكون هو مجْبُولًا عليه بلْ هذا باخْتياره وقُدْرَته، وأولئك لا يفرِّقُون بين أفعاله الاخْتيارية وأفْعاله التي هو مجبول عليها، ويجعلونها كلها من باب واحد، وينسْبُونها إلى الله عَزَّوَجَلَّ، هذا القسم الأول.

قال المُصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

القسم الثاني: غَلَوا في إثبات قدْرة العبد واخْتياره، حتى نفوا أن يكون لله تعالى مَشيئة، أو اخْتيارًا، أو خلْقًا فيما يفعلُه العبد.

قال الشارح وفقه الله:

هؤلاء قالوا: الله ﷻ لا يريد أفعال الإنسان، ولا يشاء أفعال الإنسان بل الإنسان هو الذي يشاؤها، وهو الذي يختارها، وهو الذي يريدها، وهو الذي يخلقها.

قال المُصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

وزعمُوا أَنَّ الْعَبْدَ مستقلّ بِعَمَلِه حَتَّى غَلا طَائِفَةٌ مِنْهُمْ فَقَالُوا : إِنَّ اللهَ تَعَالَى لَا يَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُهُ الْعِبَاد إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَقَعَ مِنْهُمْ ، وَهَؤُلَاء أيضًا غَلُوا وتطرَّفُوا تطرُّفًا عظيمًا فِي إِثْبَاتِ قدْرة الْعَبْد واخْتياره . .

قال الشارح وفقه الله:

وكما ذكرتُ أن هذه الطائفة التي أشار إليها الشيخ في الأخير الذين يقولون: أن الله ﷻ لا يعلم بما يفعله العباد إلا بعد أن يقع منهم، هذه الطائفة – كما قلْتُ – لا وجود لها ..

القسم الثاني: غَلَوا في إثبات قدْرة العبد، وقالوا: كل ما يقع منه إنَّما يقع بخِياره وقُدْرته، وليس لله عز وجل فيه قدْرة واخْتيار ومشيئة، وليس هو الخالق بل الإنسان هو الخالق.

قال المُصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

القسم الثالث: وهم الذين آمنوا فهداهُم الله لِمَا اخْتُلِفَ فيه من الحق، وهم أهل السُّنة والجماعة، سلكُوا في ذلك مسْلكًا وسَطًا قائمًا على الدليل الشرعي، وعلى الدليل العقلي، فقالوا: إنَّ الأفعال التي يُحدِثُها الله ﷻ في الكون تنقسم إلى قسْمين:

القسم الأول: ما يجريه الله تباركَ وتعالى من فعْله في مخلوقاتِه، الله ﷻ له أفعال في مخْلوقاتِه، فهذا لا اخْتيار لأحدٍ فيه؛ كإنزَال المطر، وإنبات الزرْع، والإحْياء، والإماتة،

❀ ❀ ❀

قال الشارح وفقه الله:

نحن مثلًا ليس لنا اختيار في تحْديد الوقت الذي وُلِدْنَا فيه، وليس لنا أيّ اخْتيار اللون الذي نحن عليه، وليس لنا أيّ اخْتيار في تحديد الوقت الذي نموت فيه، كل هذه الأمور ليست باخْتيارنا، وكذلك المرض، والسحْر، (**وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الْأُمُورِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي تُشَاهَدُ فِي مخلوقاتِ الله ﷻ ، وَهَذِه بِلَا شكٍّ لَيْس لأحدٍ فِيهَا اخْتيار ، وَلَيْس لأحدٍ فِيهَا مَشِيئَة ، وإنَّما الْمَشِيئَة فِيهَا لِلَّهِ الْوَاحِدِ القهَّار**).

وكما قلْنا هذا القسْم ليس لأحدٍ فيه أيّ اخْتيار.

قال المُصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

القسم الثاني: ما تفْعلُه الخلائق كلها من ذَوات الإرادة.

❀ ❀ ❀

قال الشارح وفقه الله:

الخلائق التي هي ذَوات الإرادة.

قال المُصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

فهذه الأفعال تكون باخْتيار فاعِليها وإرادته؛ لأن الله تعالى جعلَ ذلك إليهم، يقول الله ﷻ:

﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ٢٨﴾ [التكوير:٢٨].

قال الشارح وفقه الله:

نَسَبَ الاسْتقامة إلى العبد؛ لأنه هو الذي شاءَها (**ويقول الله** ﷻ: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنۡيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۚ﴾ [آل عمران:١٥٢]) نَسَبَ الإرادة إلى الإنسان؛ لأن الإنسان له إرادة.

وكما سيأتي إرادتُه لا تخْرج عن إرادة الله ﷻ.

(**ويقول سبحانه:** ﴿وَقُلِ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكُمۡۖ فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ﴾ [الكهف:٢٩]).

إذًا؛ إيمانُه وكُفْرُه هذه أعماله تُنسَبُ إليه.

هذا الدليل الشرعي.

الدليل العقلي: (**أنَّ الإنسان يعرف الفرْق بين ما يقع منه باخْتياره وبين ما يقع منه باضْطِرار وإجبَار، الإنسان ينزل من السطح بالسُّلم نزولًا اخْتياريًا، يعرف أنه مُخْتَار، ولكنه يسقط هاويًا من السطح ويَعرف أنه ليس مختارًا لذلك**).

إذا هَوَى من السطح، وسقط من السطح، لا يسْتطيع أن يختار كيف ينزل، وكيف يقع على الأرض، لا، ليس له اختيار في ذلك (**ويعرف الفرق بين الفعْلَين، وأن الثاني إجبار، والأول اخْتيار، وكلُّ إنسان يعرف ذلك**).

إذًا الشيخ يقول أنَّ ما تفعله الخلائق أصحاب الإرادة فإنَّما أفعالهم تكون بإرادتهم ومشيئتهم، وهي أفعالُهم، وكلُّ مَن عنده أدْنى ... من العقل يفرِّق بين الأفعال الاخْتيارية والأَفعال الإجبارية التي ليس للإنسان فيها مشيئة.

قال المُصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

وكذلك الإنسان يعرف أنَّه إذا أُصيب بمرض سَلَسِ البول، فإنَّ البول يخرج منه بغير اختياره، وإذا كان سَليمًا من هذا المرض فإن البول يخرج منه باختياره، ويعرف الفرق بين هذا وهذا، ولا أحد يُنكر الفرق بينهما، وهكذا جميع ما يَقع من العبد يعرف فيه الفرق بين ما يَقع اختيارًا وبين ما يَقع من العبد يعرف فيه الفرق بين ما يقع اختيارًا وبين ما يقع اضْطرارًا وإجبارًا، بلْ إن من رحمة الله ﷻ أنَّ من الأفعال ما هو باختيار العبد ولكن لا يَلْحَقه منْه شيء؛ كما في فعل الناسي والنائم، يقول الله تعالى في قصَّة أصحاب الكهف: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف:١٨]، وهم الذين يتقلَّبُون ولكنَّ الله تعالى نسبَ الفعل إليه؛ لأنَّ النائم لا اختيار له، ولا يُؤاخَذ بفعله.

قال الشارح وفقه الله:

النائم ولو كان قادرًا على هذا الذي يفعله إلَّا أنه لم يكن فعْلُه باخْتياره وقُدْرتِه.

قال المُصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

ويقول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «من نَسيَ وهو صائم فأكلَ أو شرب فلْيتِمّ صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه» نَسَبَ هذا الإطعام وهذا الاسْقاء إلى الله ﷻ؛ لأنَّ الفعل وقعَ منه بغير ذكْرٍ، فكأنَّه صار بغير اختياره. وكلنا يعرف الفرق بين ما يجدُه الإنسان من أَلَم بغير اختياره، وما يجده من خِفَّة في نفسه أحيانًا بغير اختياره، ولا يدرى ما سببه وبين أن يكون الألم هذا ناشئًا من فعْل الذي اكْتسبَه، أو هذا الفرح ناشئًا من شيء هو الذي اكْتسبَه، وهذا الأمر ولله الحمد واضحٌ لا غُبار عليه.

قال الشارح وفقه الله:

خلاصة ما ذكره الشيخ إلى هنا: أنَّ الأفعال تنقسم إلى قسْمين:

الأول: أفْعال لا دخْل للإنسان فيها، وهو مجبُولٌ ومُصيَّرٌ فيها، كما قلْتُ: كلما يتعلَّق بأفعال الله ﷻ في مثلًا خلْقُه، متى يُخلَق، متى يموت، كل هذه الأمور ليس له دخْل في هذا، أمَّا الأمور التي تكون باخْتياره ومشيئته وقُدْرَتِه فهي أفعال اخْتيارية، والجميع يفرِّقُون بين الأفعال الاخْتيارية وبين الأفعال الاضْطرارية التي ليس للإنسان فيها مشيئة.

بعد بيان مذهب الفَريقَين، الفريق الأول الذي هو الذي غَلَا في إثبات القدر، وسَلَبَ العبد قُدرتَه واخْتياره، وهم الجبْرية.

والفريق الثاني الذين غَلَوا في إثبات القُدرة للعبد، وقالوا: أنَّ أفعال الإنسان تكون بقدْرته ومشيئته، وتكون خلْقه هو، وليست خلْق الله ﷻ، هاتان - كما قلْنا - فئتان متقابلتان، بعد أن ذكر مذهبَهم، وذكر أيضًا مذهب أهل السُّنة، وأنَّ أهل السُّنة يفرِّقُون بين الأفعال الاخْتيارية، وبين الأفعال الاضْطرارية، وأن الأفعال الاضْطرارية هي لله ﷻ، تُنسَبُ إليه، أمَّا الأفعال الاخْتيارية فهي تُنسَبُ إلى الإنسان.

بعد هذا كلِّه يذكر الشيخ هنا بعض وُجوه بطلان القولَين السابقين؛ قول الجبْرية، وقول القدرية الذين هم المعتزلة.

يقول: (**إنَّنا لو قلْنا**) الآن يردّ على الجبْرية ثمَّ سيردُّ على القدرية.

(**إنَّنا لو قلْنا بقول الفريق الأول الذين غَلَوا في إثبات القدر**) ونسبُوا وسَلَبُوا العبد اخْتياره ومشيئته.

يقول: إذا قلْنا بقولهم (**لَبطلت الشريعة**).

ذكر هنا الشيخ أمرَين من الأمور التي تدل على بطلان هذا القول:

الأمر الأول: أنَّ هذا القول فيه إبطال الشريعة.

الأمر الثاني: أنَّ هذا القول يلْزم منه بطلان قول الله ﷻ: ﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [النساء:١٦٥] يعني ذكر هنا وجهَين:

الوجه الأول يقول: (**لو قلْنا بقول الفريق الأول الذين غَلَوا في إثبات القدر لَبطلت الشريعة من أصلِها**) لماذا؟ (**لأن القول بأن فعْل العبد ليس له فيه اختيار يَلْزم من أن لا يُحمدَ على فعْل محْمود، ولا يُلام على فعْل مذْموم؛ لأنَّه في الحقيقة بغير اختيار وإرادة منْه، وعلى هذا فالنتيجة إذن أنَّ الله تبارك وتعالى يكون - تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا**) يكون على قولهم (**ظالمًا لِمن عصى إذا عذَّبه وعاقبه على معصيته؛ لأنه عاقبة على أمْرٍ لا اخْتيار له فيه ولا إرادة، وهذا بلا شَكٍّ مُخالف للقرآن صراحة، يقول الله تبارك وتعالى**: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴿٢٣﴾ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴿٢٤﴾ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ ﴿٢٥﴾ ٱلَّذِي جَعَلَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِي ٱلْعَذَابِ ٱلشَّدِيدِ ﴿٢٦﴾ ۞ قَالَ قَرِينُهُۥ رَبَّنَا مَآ أَطْغَيْتُهُۥ وَلَٰكِن كَانَ فِي ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ ﴿٢٧﴾ قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا۟ لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِٱلْوَعِيدِ ﴿٢٨﴾ مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٢٩﴾﴾ [ق:٢٣-٢٩]).

يقول الشيخ هنا: لو قلْنا بقول الجبْرية هذا يسْتلْزم بطلان الشريعة، لماذا؟

أوامر الله ﷻ كلها موجَّهة للمكلَّف على أنه يستطيع أن يفعل هذه الأوامر، ويسْتطيع أن يتمثَّلها ويمتثِلها، وإذا كان لا يسْتطيع فلماذا توجَّه هذه الأوامر، إذا كان لا يسْتطيع إذًا توجيه الأوامر إليه هذا عَبَث، وهذه فيه إبطال للشريعة كلها.

ذكر هنا قول الله ﷻ: (﴿وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴿٢٣﴾﴾) قرينه هو المَلَك الذين يكون قريبًا للإنسان؛ لأنَّ الإنسان معه قَرينان عن يَمينه وعن يَساره، وهذا القرين الآن يقدِّم كل ما كتبَه، يقدِّم نتيجة وخلاصة ما كتبَه في هذا العبد، (﴿وَقَالَ قَرِينُهُۥ﴾) أي: قال المَلَك الذي يكون قرينًا له، ويكْتب، ويُحصي عليه أعماله، يقول الله ﷻ: (﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴿٢٣﴾﴾) «عَتيد» جاهز، يعني: هذا الذي كل ما فعلَه هذا الإنسان هو جاهز عندي مكْتوب.

ثمَّ يقول الله ﷻ للقَرينَين، يقول لهما: (﴿أَلۡقِيَا﴾) الخِطاب هنا لاثنين؛ لأنَّ القرينَين اثنين، (﴿أَلۡقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ﴾) الكفَّار: هو الذي يُبالِغ في الكُفْر، (﴿عَنِيدٍ ۝٢٤ مَّنَّاعٍ لِّلۡخَيۡرِ﴾) ليس مانعًا، «منَّاع» مبالَغة في المنْع (﴿مُعۡتَدٍ﴾) على الناس (﴿مُّرِيبٍ﴾) يشكُّ في آيات الله ﷻ، وهو ليس مؤمنًا، وليس مُحْسِنًا، وليس مُوقِنًا، ليس عنده يقين، وهو ظالمٌ لغيره ليس مُحْسِنًا، كما أنَّه ليس مؤمنًا، فهذا مسْلُوب الإيمان والإحسان والإيقَان.

(﴿ٱلَّذِي جَعَلَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَأَلۡقِيَاهُ فِي ٱلۡعَذَابِ ٱلشَّدِيدِ ۝٢٦ ۞ قَالَ قَرِينُهُۥ﴾) طبعًا ستكون هناك مُحاجَّة، العبد الكافر سيقول أنَّ هذا الذي كتبَه لم أفعلْه، ستكون هناك مُحاجَّة، فيقول المَلَك: (﴿قَالَ قَرِينُهُۥ رَبَّنَا مَآ أَطۡغَيۡتُهُۥ﴾) يعني: أنا ما ظلمتُه (﴿وَلَٰكِن كَانَ فِي ضَلَٰلِۭ بَعِيدٍ ۝٢٧﴾) كل ما تجده في هذه الصَّحيفَة فهذا من ضلاله؛ لأنه كان في ضلال بعيد، ولذلك كان يفعل هذه الأَفاعيل.

قال الله ﷻ: (﴿قَالَ لَا تَخۡتَصِمُواْ لَدَيَّ وَقَدۡ قَدَّمۡتُ إِلَيۡكُم بِٱلۡوَعِيدِ ۝٢٨ مَا يُبَدَّلُ ٱلۡقَوۡلُ لَدَيَّ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ۝٢٩﴾) يقول الشيخ هنا تعليقًا على هذه الآيات: (**فبيَّن سبحانه أنَّ هذا العقاب منه ليس ظُلْمًا بلْ هو كمال العدل؛ لأنَّه قدْ قدَّمَ إليهم بالوعيد، وبيَّن لهم الطُّرق، وبيَّن لهم الحق، وبيَّن لهم الباطل، ولكنهم اختاروا لأنفسهم أن يسلُكُوا طريق الباطل، فلم يَبْقَ لهم حُجَّة عند الله تعالى، ولو قلْنا بهذا القول**). هذا الوجه الأول.

الوجه الأول الذي بيَّنه إلى الآن: أن هذا القول يسْتلزم إبطال الشريعة.

الوجه الثاني الذي يدلُّ على بطلان هذا القول، يقول: (**ولو قلْنا بهذا القول الباطل لَبطلَ قول الله تعالى:** ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٦٥﴾﴾ [النساء:١٦٥]).

الله ﷻ هنا ذكرَ أن الرسل يبشّرُون المؤمنين، ويُنذرون الكافرين، لماذا؟ (﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ﴾)، يقول الله ﷻ أن حُجَّته قد قامت على الناس بإرْسال الرسل.

وأمَّا على هذا القول فلا تكون الحُجَّة قد قامت عليهم، يقول الشيخ: (**فإنَّ الله تبارك وتعالى نفى أن يكون للناس حُجَّة بعد إرسال الرسل؛ لأنهم قامت عليهم الحُجَّة بذلك، فلو كان القدر حُجَّة لهم لَكانت هذه الحُجَّة باقية حتى بعد بعث الرسل**) لأن هؤلاء الجبْرية يَرون أن كل ما يفعلونه فهو من فعْل الله ﷻ، فهو مُقدَّر عليه، مكْتوب عليه، وليس له أن يغيِّره، فهو فعْل الله ﷻ وليس فعْلُه، أمَّا العبد فهو لا يستطيع، هكذا يقولون.

يقول الشيخ: على هذا القول يكون .. (**لو كان القدر حُجَّة لهم لَكانت هناك حُجَّة باقية**)، الله عز وجل يقول هنا: ليستْ لهم حُجَّة، على قول القدرية هناك حُجَّة باقية على ..، وهذه الحُجَّة لهم مَن يحتجُّ بها ويَتحجَّجُ بها.

يقول الشيخ: (**فلو كان القدر حُجَّة لهم لَكانت هذه الحُجَّة باقية حتى بعد بعث الرسل لأن قدر الله تعالى لم يزلْ ولا يزال موجودًا قَبل إرسال الرُّسل وبعْد إرسال الرسل، إذن فهذا القول تُبطلُه النُّصوص، ويُبطله الواقع كما فصَّلْنا بالأمثلة السابقة**). هذا المذهب الأول.

المذهب الأول: مذهب الجبْرية، ومذْهب الجبْرية في الحقيقة مذهبٌ يناقِض جميع النصوص التي فيها توجيه للأوامر والنَّواهي إلى الإنسان، وهذا المذهب هو مذهبُ الصوفية

أيضًا، لماذا؟ لأنَّ الجبْرية – كما رأينا – يَرون أن الإنسان لا يسْتطيع أن يفعل شيئًا، إذًا كل ما يحصل فهو حصل عندهم، ولذلك ترى أنَّ أكْثر الجبْرية صوفية، أو الصوفية كلهم جبْرية، الصوفية يَرون أنَّ كل ما يقع فهو حَسَن، يقول أحدهم:

أصبحْتُ من فعلًا لِما تخْتارُه مِنِّي فَفِعْلِي كلُّه طَاعاتُ

يقول هذا الخبيث: كلُّ ما تريده مِنِّي، يقول لله ﷻ فأنا أفعلُه، (فَفِعْلِي كلُّه طَاعات) لماذا؟ لأنَّ هذا الذي أردتَه منِّي، أمَّا أنا فلا أستطيع أن أفعل شيئًا، ولذلك لا نسْتغرب كون الصوفية جبْرية، لأنَّ هذا الدين يُبطِل – كما قال الشيخ ابن عثيمين –: (يبطِل الشريعة من أصلها).

هذا القول الأول.

القول الثاني: قول القدرية.

يقول الشيخ ردًّا عليهم: (**أمَّا أصحاب القول الثاني فإنَّهم أيضًا تردُّ عليهم النُّصوص والواقع، لأنَّ النصوص صَريحة في أنَّ مَشيئة الإنسان تابعة لمشيئة الله ﷻ**: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ﴿٢٨﴾﴾ [التكوير:٢٨]) وهنا أثبت المشيئة للإنسان (﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير:٢٩]) هنا أثبت مشيئة الله ﷻ، وأنَّ مشيئة الإنسان لا تخرج من مشيئة الله ﷻ.

ويقول أيضًا: (﴿وَرَبُّكَ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخۡتَارُۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴿٦٨﴾﴾ [القصص:٦٨]، ويقول: ﴿وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ﴿٢٥﴾﴾ [يونس:٢٥])

إذًا مشيئة الإنسان كافية للقيام بالفعل، ولكنَّها تابعة لمشيئة الله ﷻ، بمعنى أن الله ﷻ هو الذي جعلَه مُريدًا وهو الذي جعلَه مشيئًا، ومشيئته لا تخرج عن مشيئته الكَونية.

(**والذين يقولون بهذا القول هم في الحقيقة مُبطلُون لجانبٍ من جَوانب الرُّبوبية**) لماذا؟ لأنه كما قلْنا: القدر من قدْرة الله ﷻ، وجميع المخلوقات مخْلوقة لله ﷻ، وجميع المخلوقات مشيئته تشملهم ونافذة فيهم، أمَّا هؤلاء فيَرون أن بعض المخلوقات مخْلوقة لغير الله ﷻ، فأفْعال الإنسان عندهم مخلوقة لغير الله ﷻ، وهذا فيه شرْكٌ في الربوبية.

يقول: (**هم في الحقيقة مُبطلُون لجانبٍ من جَوانب الرُّبوبية وهم أيضًا مُدَّعُون بأنَّ في ملْك الله تعالى ما لا يشاء ولا يخلقه**) يعني: إذا كان العبد يريد شيئًا والله ﷻ يريد شيئًا، يَرون أن مشيئة العبد هي النافذة، وبعضهم لا يسْتحي ويقول: حتى ولو أراد الله ﷻ أن يفعل شيئًا آخر غير الذي يريده الإنسان لا يسْتطيع، هكذا يقولون، ففي ملْك الله ﷻ عندهم ما لا يشاؤه ولا يخْلقُه (**والله تبارك وتعالى شاء لكل شيء، خالق لكل شيء، مُقدِّرٌ لكل شيء، وهم أيضًا مخالِفُون لِمَا يُعلَمُ بالاضْطرار مِن أنَّ الخلْق كلّه ملْكٌ لله ﷻ، ذَواته وصفاته**) يعني جميع ما في العالم من الذوات والصفات كلها ملْك لله ﷻ (**لا فرْق بين الصفة والذات**) الذات هي العَيان، والأَوصَاف هي التي تقوم بتلْك الذوات من المعاني.

يقول: (**لا فرْق بين الصفة والذات، ولا بَين المعنى وبَين الجسد، إذَن فالكلُّ لله ﷻ، ولا يُمكن أن يكون في ملْكِه ما لا يريد تباركَ وتعالى، لكن يَبقى علينا إذا كان الأمر راجعًا إلى مشيئة الله تباركَ وتعالى، وأن الأمر كله بيدِه فما طريق الإنسان إذَن، وما حِيلة الإنسان إذا كان الله تعالى قد قدَّر عليه أن يَضل ولا يهتدي؟**) هذا السؤال الذي ذكره الشيخ هنا سؤال مهمٌّ جدًا.

ألخِّصُ أيضًا الجواب على هذا السؤال: إذا كان الله ﷻ له المشيئة النافِذَة، فلِمَاذا الإنسان إذا أضلَّه الله ﷻ يُسْأل؟!

وخلاصة ما ذكره الشيخ - فيما سيأتي -: أن الله ﷻ لا يُضل بغير حِكمة، ولا يهدِي بغير حِكمة، وأن الله ﷻ ينظر إلى مَن يُريد الحق فيَهدِيه،، وينظر إلى مَن يريد الباطل فيُضلّه.

هذا خلاصة ما ذكره الشيخ.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

بسم الله الرحمن الرحيم.

نحمدُه، ونصلي على رسوله الكريم.

أمَّا بعد:

سبق أن قرأنا جزْء من رسالة الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ ، والتي أَلَّفَهَا في القَدر، وبقي الجزْء الثاني، وبإذن الله ﷻ نكملها اليوم.

والمسائل التي سنعرضها اليوم، والتي تناولها الشيخ في الجزء الأخر من رسالته هي ثلاث بالإجماع، وهناك مسائل ... ولكن مُجمل المسائل التي سنقرأها اليوم هي ثلاثة مسائل:

المسألة الأُولى: هناك سؤال، وهذا السؤال يُطرَح كثيرًا، وبسبب هذا السؤال، وبسبب الانحراف في الجواب عن هذا السؤال نشأَتْ فِرَق من أهل البدع، ومن المهمِّ جدًا أن نتفهَّم السؤال، وأيضًا أن نتفهَّم الجواب عليه بالتفصيل الذي ذكره الشيخ هنا.

هذه المسألة الأُولى: سؤال وجواب.

المسألة الثانية: مراتب الإيمان بحكْم القضاء والقدر.

المسألة الأخير يتعرَّض فيها الشيخ أيضًا للجواب عن سؤال هو مهمّ، شأْنه في ذلك كمثْل شأْن السؤال الأول.

السؤال يقول: إذا كان أفعال الإنسان تُنسَبُ إليه فعْلًا، وتُنسَبُ إلى الله ﷻ خلْقًا، فكيف تُسَبُ إلى الإنسان فعْلًا، وكيف تُنسَبُ إلى الله ﷻ خلْقًا، لماذا ما يكون الإنسان هو الذي يُنسَبُ إليه خلْقُه ما دام أن الإنسان يفعلها بمشيئته وقُدْرَتِه، ومشيئته وقُدرته كافية لإيجاد هذا الفعل أو ذاك، فلماذا لا يُنسَبُ خلْقُ هذه الأفعال إلى الإنسان نفسه؟

هذه المسائل التي سنشرحها إن شاء الله في درسِنا.

المسألة الأُولى كما قلْنا الجواب عن السؤال، وهذا السؤال كما ذكره الشيخ هنا، إذا كان الأمر راجعًا إلى مشيئة الله تباركَ تعالى، وأن الأمر كلّه بيدِه، فما تركوا للإنسان إذًا، وما حيلة الإنسان إذا كان الله تعالى قد قدَّر عليه أن يَضلَّ ولا يهْتدي؟

هذا السؤال – كما قلْنا – مهمٌّ جدًا، وكثير من أهل الضلال والمعاصي يستدلُّون بالقدر على المعاصي، يقولون: هذا هو كان مكْتوبًا علينا، فلذلك سلكْنا هذا السبيل، لم نصلِّ، لماذا؟ لأنه مكْتوب عليَّ، وقعْت في كذا لماذا؟ لأنه مكتوب عليَّ، وما دام أن مشيئة الله ﷻ عامة ونافِذة فليس لي مشيئة في ذلك، هكذا يقولون.

قال المُصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

فنقول: الجواب عن ذلك: أنَّ الله تبارك وتعالى إنَّما يهْدى مَن كان أهلاً للهداية، ويَضل مَن كان أهلاً للضلالة، ويقول الله ﷻ: يسن﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ ۖ فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٥﴾﴾ [الصف:٥]، ويقول سبحانه: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ ۚ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٣﴾ ﴾ [المائدة:١٣].

قال الشارح وفقه الله:

الله ﷻ يبيّن في هذه الآيات: أنَّ أسباب إضْلال الله ﷻ لمن ضلَّ هذه الأسباب موجودة في العبد، الله ﷻ يضل مَن كان عنده سببٌ للضلال، ويهْدي مَن كان عنده سببٌ للهداية، والله ﷻ أعْلم بخلْقه، ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾ ﴾ [الملك:١٤].

قال المُصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

فبيَّن الله تبارك وتعالى أنَّ أسْباب إِضلاله لمن ضلَّ.

قال الشارح وفقه الله:

لماذا أضلَّ مَن أضلَّه؟ الأسباب (**إنَّما هو بسببٍ من العبد نفسه، والعبد كما أسلفنا آنفًا لا يدرى ما قدَّر الله له، لأنَّه لا يعلم بالقَدَر إلا بعد وُقوع المقدور، فهو لا يدرى هل قدَّر الله له أن يكون ضالًا، أم أن يكون مهتديا؟ فما بالُه يسلك طريق الضلال ثمَّ يَحْتَجّ بأن الله تعالى قد أراد له ذلك، أفلا يجدر به أن يسْلكَ طريق الهداية ثم يقول: إنَّ الله تعالى قد هداني للصراط المستقيم؟ أيجدر به أن يكون جبريًا عند الضلالة وقدريًا عند الطاعة**).

يقول الشيخ: من الذي سيقوم مثلًا بعد دقيقة من الآن، بعد ساعة من الآن، أي: في زمن المسْتقبل من الذي سيقوم؟ لا ندري، ولكن الله عَزَّوَجَلَّ أهملَنا بأن نسلك طريق الهداية، ومن يقول: لا أسْلُك هذا السبيل؛ لأنَّ المُقدَّر عليَّ الضلال، ما الذي أدراك أنه مُقدَّر عليك الضلال، من الذي أخبرَك؟

الذي يستدلُّ بالقضاء والقدر على المعاصي هذا يستدل بشيء مجهول؛ لأنَّنا نحن لا ندري ما الذي كُتِبَ علينا، فيُقالُ لهذا الذي يستدل بالقضاء والقدر على المعاصي، يُقال له: هلْ علمْتَ أن الله عَزَّوَجَلَّ كَتَبَ عليك مسْتقبلًا كذا وكذا؟ بالطبع هو لم يعْلم، فلمَّا يقول: أنا أسْتدل بالقضاء والقدر فإنه يستدل بشيءٍ مجهول، فكما قال الشيخ هنا: العبد لا يعلم ما قُدِّرَ عليه، وما كُتِبَ عليه، وما قُدِّرَ له، لا يعلمه إلَّا بعد ظهوره، وبعد ظهوره لا يجوز له أن يستدل

بالقضاء والقدر؛ لأن هذا الذي ظهر كان مجهولًا له قبل أن يظهر، فلماذا لم يسْلك سبيل الهداية، وسلَك سبيلَ الغواية والضلال، وبدأ يسْتدل بالقضاء والقدر.

قال المُصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

أيجدر به أن يكون جبريًا عند الضلالة وقدريًا عند الطاعة .

قال الشارح وفقه الله:

هنا الشيخ يُشيرُ إلى شيء يقع فيه كثير من الناس

كثير من الناس إذا وقعَ في الضلال صار جبْريًا، يقول هذا الذي كُتِبَ عليَّ، وليس لي قُدْرة، وليس لي مشيئة، مثل الجبْرية الذين قالوا: أنَّ العبد لي له قُدْرة ولا مشيئة، وإنَّما المشيئة والقدرة لله ﷻ فقط، ولماذا ضلَّ فلان؟ لأنَّ الله ﷻ كتب عليه هذا، ...، فكثير من الناس لمَّا يقعُون في الضلال يكونون جبريّين، يستدلُّون بالقضاء والقدر على المعاصي، ولكنَّهم إذا أطاعوا الله ﷻ، وفعلوا الأفعال التي يُجزون عليها الأفعال الحسَنَة؛ هنا يكونوا قدريِّين.

بمعنى: يقولون هذه الأفعال لنا، نحن الذي فعلْنها، نحن الذي اكْتسبْنَاها، ففي الأعمال التي يُحسِنُ فيها يكون قدريًا، وفي الأعمال التي يُسيئُ فيها يكون جبْريًا.

قال المُصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

كلا لا يليق بالإنسان أن يكون جبريًا عند الضلالة والمعصية، فإذا ضلَّ أو عصى الله قال: هذا أمْر قدْ كُتِبَ عليَّ وقُدِّرَ عليَّ، ولا يمكنني أن أخرج عمَّا قضى الله تعالى وقدَّرَه.

قال الشارح وفقه الله:

وإذا كان في جانب الطاعة، ووفَّقَه الله تعالى للطاعة والهداية (**زعمَ أنَّ ذلك منه ثمَّ مَنَّ به على الله** ﷻ **وقال: أنا أتيتُ به من عند نفسي، فيكون قدريًا في جانب الطاعة، جبْريًا في جانب المعصية، هذا لا يمكن أبدًا**) هذا الذي ذكره الشيخ، طبعًا هو يحْكِي حال كثير من الناس.

لمَّا يأتي بالأفعال الحسَنَة ينسبها إلى نفسه، ولمَّا يأتِ بالأفعال المشِينَة والسيئة يقول: الله ﷻ هو الذي قدَّرها عليَّ، وهو الذي كتبَها عليَّ، ما الذي أدْراك أنه كتبَها عليك قبل أن تظهر هذه الأعمال؟ المستقبل مجهولٌ عنده.

قال المُصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

فالإنسان في الحقيقة له قُدْرة وله اختيار، وليس باب الهداية بأخْفى من باب الرزق، وبأخْفى من أبواب طلب العلم.

قال الشارح وفقه الله:

هناك الشيخ يقارِن بين بابَين: باب الهداية، وباب الرزق.

الناس كلهم بدون اسْتثناء في باب الرزق لا يكونون جبْريّين في باب الرزق، لا أحد

منهم يجلس في بيته ويقول: (رزْقِي إذا كان مكتوبًا لي فسيأتيني) لا، وكذلك إذا مرض لا أحد يقول: (الشفاء إذا كان مكْتوبًا لي ...) في مثل هذه الأمور لا أحد يتكل على القدر، بلْ يبذل الوسائل.

أمَّا إذا جاء في جانب الطاعة يقول: إذا كان مقدَّرًا لي سأعمل، إذا ما قُدِّرَ لي لم أعمل، أُذِّنَ للصلاة مثلًا يقول: (إذا قُدِّرَ لي أن أذهب للصلاة أصلي وإلا..) ما الذي منعَك أن تسْتجيب وتلبِّي بدعوتك إلى المسجد؟ إذا كان الذي منعَك عجْز فأنت لسْتَ مأخوذًا، إذا كان الذي منعَك الجنون وما في حُكْمه فأنت لسْتَ مأخوذًا، أمَّا أنت وأنت تسمع النداء وتسْتطيع أن تذهب إلى المسجد، وتصلي، تقول: إذا كان الله ﷻ قدَّرها عليَّ، هذا الكلام لا يجوز؛ لأنَّ الله ﷻ أقْدَرَكَ على هذا ثم أمرك، فما الذي يمنعُك؟

يقول الشيخ في هذه المقارنة، حقيقة مقارَنة جميلة جدًا، وهذا التفصيل الذي ذكره الشيخ هنا في هذه المقارنة قد لا نجده في أي كتاب آخر، حسب علْمي، والله أعلم.

الشيخ هنا في هذه الرسالة ركَّز على بعض الأمور المهمة، منها هذا الشيء.

يقول في هذه المقارنة: (**وليس باب الهداية بأخْفى من باب الرزق، وبأخْفى من أبواب طلب العلم**).

نحنُ إذا قارنا بين باب طلب العلم وباب الهداية، وأبواب الرزق، نجد أن باب الهداية أوَضح، أو ... على أقل تقدير ليستْ بأخْفى من أبواب الرزق، في أبواب الزرق نحن لا نترك بابًا إلا ونطرقُه، مع أنَّنا لا ندري ما الذي سيحصل مع ذلك نسعى، أمَّا باب العلْم وباب الهداية مع أنه واضح، والله ﷻ أوضحَه، والنبي ﷺ أوضحَه، مع ذلك نحن نقول:

إذا قُدِّرَ لي كذا وإلَّا سيكون كذا.

يقول الشيخ: (والإنسان كما هو معلومٌ لَدَى الجميع قدْ قُدِّرَ له ما قُدِّرَ من الرزق).

يقول ...: أن الزرق مقدَّر (ومع ذلك هو يَسعى في أسباب الرزق في بلدِه، وخارج بلده، يمينًا وشمالًا، لا يَجلس في بيته ويقول: «إن قُدِّرَ لي رِزْقٌ فإنه يأتيني» بلْ هو يسعى في أسباب الزرق مع إن الرزق نفسه مقرونٌ بالعمل، كما ثبتَ ذلك عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من حديث ابن مسعود رضى الله عنه: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نُطْفَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ إِلَيهِ المَلَكُ، فَيُؤْمَرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، بِكَتْبِ: رِزْقِهِ») إذًا رزْقُه مكتوب، (وَأَجَلِهِ) أجلُه مكتوب، (وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ).

إذًا (هذا الرزق أيضًا مكتوب، كما أن العمل من صالح أو سيء مكتوب، فما بالُك تذهب يَمينًا وشمالًا وتجيب الأرض والفَيافِي؛ طلَبًا لرزْق الدنيا، ولا تعمل عملًا صالحًا، لطلَب رزْق الآخرة، والفوز بدار النعيم).

يقول الشيخ: (إنَّ البابين واحد، ليس بينهما فرْق، فكما أنك تسْعى لرزقك، وتسعى لحياتك وامتداد أجلك، فإذا مرضت بمرض ذهبت إلى أَقطار الدنيا تريد الطبيب الماهر الذي يُداوى مرضك ومع ذلك فإنَّ لك ما قُدِّرَ من الأجل، لا يزيد ولا ينقص) أنت تدري أنك ستموت في الموعد الذي حدَّده لك الله ﷻ أي: ما ذلك تحاول أن تمد في أجلك، وتحاول أن لا يعاجلَك الموت، وتحاول أن تحصل على الأرزاق، وتسْعى فيها، ولا تفرط فيها، فلماذا تفرِّط في ما يتعلَّق بالهداية؟!

يقول: (**ومع ذلك فإنَّ لك ما قُدِّرَ من الأجل لا يزيد ولا ينقص، ولسْتَ تعتمد على هذا وتقول: أبقى في بيتي مريضًا طريحًا، وإن قدَّر الله لي أن يَمتدَّ الأجل امتدَّ، بلْ نجدك تسعى بكل ما تستطيع من قوة وبحث؛ لتبحث عن الطبيب الذي تَرى أنه أقرب الناس أن يقدِّر الله الشفاء على يديه، فلماذا لا يكون عملُك في طريق الآخرة، وفي العمل الصالح؛ كطريقك فيما تعمل للدنيا؟**).

ثم يقول: (**وقد سبق أن قلْنا: إنَّ القضاء سِرٌّ مكْتوم لا يمكن أن تعلمَ عنه، فأنت الآن بين طريقين**).

من المسائل المهمَّة التي تتعلَّق بالقضاء والقدر: أن القدر سِرُّ الله يكشفه لأحد.

ليس معْناه أنَّ القدر لا يُبحث فيه، نحن الآن في باب القضاء والقدر نبحث فيه، ونتعلَّم فيه، ونذكر فيه ما جاء في الكتاب والسُّنة، من هذا الباب ليس سِرًّا بلْ هو رُكْنٌ من أركان الإيمان، يجب أن نخوض في تفاصيله، ويجب أن نعلمَ تفاصيله؛ لأنَّ الإيمان بالقضاء والقدر لا يتمُّ إلا بالعْم، ليس في هذا شيء من السر.

معنى كلام العلماء: أن القدر سِرٌّ من أسْرار الله ﷻ: أنَّ ما يُقدِّرُه الله ﷻ لفلانٍ أو لعلَّان فهذا سِرٌّ لا يدري عنه أحد، ونحن لمَّا نقول مثلًا: فلانٌ بأن الله ﷻ أعطاه من الرزق كذا وكذا، فلماذا يُحرَمُ غُفْرَان ممَّا ...؛ لا، هذه الأمور بيد الله ﷻ، هو الذي يخصِّص لفلان ما يريد، ولفلان ما يريد، لماذا؟ هذا سِرٌّ، الله ﷻ لم يكشفْه لغيره، وكذلك ما يخصِّصُه لعباده، يميّز هذا عن هذا بكذا، وهذا عن هذا بكذا، كلُّ هذا سِرٌّ، الله ﷻ لم يكشفْه لغيره.

يقول: (وقد سبق أن قلْنا: إنَّ القضاء سِرٌّ مكْتوم لا يمكن أن تعلـمَ عنه، فأنت الآن بين طريقين: طريقٌ يؤدِّى بك إلى السلامة وإلى الفوز، والسعادة والكرامة، وطريقٌ يؤدِّى بك إلى الهلاك والندامة والمَهَانة، وأنت الآن واقف بينهما، ومُخيَّرٌ، ليس أمامك من يمنعك من سلوك طريق اليمين، ولا من سلوك طريق الشمال، إذا شئتَ ذهبت إلى هذا، وإذا شئت ذهبت إلى هذا، فما بالك تسلك طريق اليمين وتقول: إنَّه قد قُدِّرَ لي، فلو أنك أردت السفر إلى بلدْ ما كان أمامك طريقان: إحداهما مُعَبَّد قصير آمن) يعني ليس فيه أي خطر (والآخر غير مُعَبَّد، وطويل ومَخُوف؛ لوجدنا أنك تختار المُعَبَّد القصير الآمن، ولا تذهب إلى الطريق الذي ليس بمُعَبَّدٍ، وليس بقصير، وليس بآمن، هذا في الطريق الحسي، إذَن فالطريق المعنوي موازٍ له، ولا يختلف عنه أبدًا، ولكن النفوس والأهواء هي التي تتحكَّم أحيانًا في العقل، وتغلب على العقل، والمؤمن ينبغي أن يكون عقلُه غَالبًا على هواه، وإذا حكم عقله فالعقل بالمعنى الصحيح يَعقل صاحبه) أي: يمنع صاحبه (عمَّا يضره، ويدخله فيما يَنفعه ويسرُّه).

لماذا سُمِّيَ العقل عقلًا؟ لأن العقل هو المنْع، لأنَّه يمنع صاحبه من الوقوع فيها يضرّه في دُنياه أو في آخرته.

إذًا: بهذه المقارنة ذكر الشيخ أن طريق الهداية سهْل، وأن مَن يختار طريق الضلال ويَحتجُّ بالقضاء والقدر ليس له حُجَّة في ذلك.

أحدنا مثلًا لو - كما ذكرتُ سابقًا -: لو سمعَ الأذان وبإمكانه أن يذهب ويصلي، أيضًا هناك قريب منه خمَّار مثلًا يستطيع أن يذهب إلى هناك ويشرب الخمر، بمشيئته وإرادته

وقُدرته يختار أحدهما، يختار مثلًا طريق الضلال، لا يقول فيما بعد أنَّ هذا الذي كُتِبَ لي؛ لأنك كنت تسْتطيع أن تذهب إلى المسجد وتصلي، وما منعك إلَّا هواك وشيطانك.

يقول الشيخ: (**تبيَّن بهذا: أنَّ الإنسان يَسير في عمله الاختياري سَيرًا اختياريًا**) ليس إجباريًا (**وأنَّه كما يَسير لعمل دنياه سيرًا اختياريًا، وهو إن شاء جعلَ هذه السلْعة أو تلك تجارته، فكذلك أيضًا هو في سَيره إلى الآخرة يَسير سيرًا اختياريًا، بل إنَّ طرق الآخرة أبْيَن**) يعني: أوْضح (**بكثير من طُرُق الدنيا؛ لأنَّ الذي بيَّن طُرُق الآخرة هو الله تعالى في كتابه، وعلى لسان رسوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولابدَّ أن يكون طُرُق الآخرة أكثر بيانًا، وأَجْلَى وُضوحًا من طُرُق الدنيا ومع ذلك فإن الإنسان يَسير في طُرُق الدنيا التي ليس ضَامنًا لنتائجها**).

نحن لمَّا نحاول فيما يتعلَّق بالرزق ما ندري ما الذي سيحصل، ومع ذلك ما نقصِّر في الاجتهاد، والجُهْد، والطَّلَب، ويكون طلبُنا حديثًا.

يقول الشيخ: (**ولكنَّه يَدعُ طُرق الآخرة التي نتائجها مضْمونة معلومة؛ لأنها ثابتة بوَعْد الله**) مع ذلك يتركُها (**والله تبارك وتعالى لا يخْلف الميعاد**).

طبعًا هذه المسألة خلاصتها: أن الله ﷻ يذلُّ مَن يشاء بسبب، ويكون سبب الضلال موجودًا في العبد، ويهْدي مَن يشاء، ويكون سبب الهداية موجودًا في العبد.

ومن أراد طريق الهداية فالباب مفتوح، ومن أراد طريق الغوَاية والضلال فالباب مفتوح، ومن ضلَّ في أعماله لا يجوز له أن يسْتدلَّ بالقضاء والقدر.

يقول الشيخ: (**بعد هذا نقول: إنَّ أهل السُّنة والجماعة قرَّرُوا هذا، وجعلوا عقيدتهم ومذهبهم**) ما الذي قرَّرُوه؟ (**أنَّ الإنسان يفعل باختياره، وأنَّه يقول كما يُريد، ولكن إرادته واختياره تابعانِ لإرادة الله تبارك وتعالى ومشيئته**) هذه المسألة الأُوْلَى.

يقول الشيخ: أهل السُّنة يعْتقدُون أن الإنسان فعْله يُنسَبُ إليه، وأنَّ فعْله بكامل مشيئته وقُدْرَته، مع ذلك يُثبتُون أنَّ مشيئته لا تخرج عن مشيئة الله ﷻ العامة؛ لأنَّنا نحن قلنا – وسيأتي – أن من مراتب الإيمان بالقضاء والقدر: الإيمان بعموم مشيئة الله ﷻ، وأهل السُّنة يُثبتُون الفعْل للإنسان، ويُثبتُون أيضًا له مشيئة وقُدْرَة تكْفي للفعْل، مع ذلك يقولون: إنَّ مشيئته لا تخْرج عن مشيئة الله ﷻ العامة. هذه المسألة الأُوْلَى.

المسألة الثانية: (**ثمَّ يُؤمنُ أهل السُّنة والجماعة بأنَّ مشيئة الله تعالى تابعة لحكمته**) نحن لمَّا نقول: أنَّ الله ﷻ له المشيئة التامة والنَّافِذة يعني: مشيئته مبْنيَّة على حِكَم؛ يعني هذا نؤمنُ به.

الشيخ هنا يتحدَّث عن أهل السُّنة والجماعة؛ لأنَّ هناك من الفِرَقِ المبتدعة؛ كالأشاعرة وغيرهم مَن يقول بأن أفعال الله ﷻ لا تُعلَّل، وأنَّ أفعال الله ﷻ ليستْ مبْنية على الحِكَم، وهذه البدعة معروفة، أمَّا أهل السُّنة فيثبتُون (**أن مشيئة الله ﷻ تابعة لحِكْمَته، وأنه سبحانه وتعالى ليست مشيئته مطلقة مجرَّدة، ولكنَّها مشيئة تابعة لحِكْمَته؛ لأنَّ من أسماء الله تعالى «الحكيم» والحكيم هو الحاكم المُحْكِم**) إذًا الحكيم فيها معنيَين:

المعنى الأول: بمعنى الحُكْم.

المعنى الثاني: بمعنى الإحْكَام.

فهو الحاكم المُحْكِم، الحاكم من الحُكْم، والمُحْكِم من الإحْكَام (**الذي يحكم الأشياء كونًا وشرعًا، ويحْكمها عملًا وصُنْعًا**) يعني: يُحكِمُها كونًا وشرْعًا، إذا لم تكن مبْنية على حِكَم لا تكون مُحْكَمة.

مثلًا: الله ﷻ يدخِلُ النار مَن كان مؤمنًا، الأشاعرة يقولون هذا ليس ظُلْمًا، وهذا في الحقيقة الله ﷻ يُنزَّهُ عنه، يدخل المؤمن في الجنة؛ لأنَّ حكْمته تقْتضي ذلك، ويدخل الكافر والفاجر يدخله النار؛ لأنَّ حكْمَته تقتضي ذلك، وأن أعماله كلها مبْنية على الحِكم، وهذا مأْخوذٌ من هذا الاسم: «الحَكيم».

«الحكيم» كما قلنا فيه معنى الحُكْم ومعنى الإحْكَام.

(**والله تعالى بحكمته يقدِّر الهداية لمن أرادها، لمن يعلم سبحانه وتعالى أنَّه يريد الحق، وأنَّ قلْبه على الاستقامة، ويقدِّر الضلالة لمن لم يكن كذلك، لمن إذا عُرض عليه الإسلام يَضيق صدرُه؛ كأنما يَصَّعَّدُ في السماء، فإنَّ حكمة الله تبارك وتعالى تَأْبَى أن يكون هذا من المُهْتدين**) يعني: هذا الذي يتضَايقُ من الدين، ويتضايق من الهداية حِكْمة الله ﷻ تَأْبَى أن يكون هذا من المهْتدين.

(**إلا أن يجدِّد الله له عزْمًا، ويُقلِّب إرادته إلى إرادة أُخرى**) فهنا يمكنُه أن يكون من المهتدين (**والله تعالى على كل شيء قدير، ولكنَّ حِكمة الله تَأْبَى إلا أن تكون الأسباب مرْبوطة بها مُسبَّباتُها**).

الله ﷻ جعلَ الأسباب لتكون المُسبَّبات مرْبوطة بها، وإلَّا الله ﷻ لو شاء هدَى الناس جميعًا، ولو شاء لأضلَّهم جميعًا، ولكن حِكمة الله ﷻ تَأْبَى ذلك.

الآن يذكر الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مراتب الإيمان بالقضاء والقدر.

الإيمان بالقضاء والقدر لا يتمُّ إلا بالإيمان بهذه المراتب الأربعة:

(**المرتبة الأولى: العلم وهى أن يؤمنَ الإنسان إيمانًا جازمًا بأن الله تعالى بكل شيء عَليم، وأنه يعلم ما في السماوات والأرض جُملة وتفصيلًا سواء كان ذلك من فعْله، أو من فعْل مخلوقاته، وأنَّه لا يَخفى على الله شيء في الأرض ولا في السماء**).

هذه المسألة لا يختلف فيها أحدٌ من المنتسِبين إلى الإسلام، حتى المبتدعة لا يختلفون في ذلك، الخلاف في ذلك فقط للفلاسفة الذين يَرون أن الله ﷻ لا يعلم الجزئيات، وإنما يعلم الكلّيات.

إذًا هذه المرتبة الأُولى: أن تتيقَّنَ وتعْتقد عموم علْم الله ﷻ، وأنَّ علْمه شامل مُحيط.

(**المرتبة الثانية: الكتابة، وهى أنَّ الله تبارك وتعالى كتبَ عنده في اللَّوح المحفوظ مقادير كل شيء، وقد جمع الله تعالى بين هاتين المرتبتين في قوله: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الحج: ٧٠]**) هذه المرتبة الأُولى (﴿إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍ﴾) هذه المرتبة الثانية (﴿إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٧٠﴾﴾)، فبدأ سبحانه بعلْمه يعني بعد ذلك قال: (﴿إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍ﴾) أي: أنَّه مكْتوب في اللَّوح المحْفوظ.

إذًا الله ﷻ بدأ بعلْم: (﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾) ثمَّ أرْدف ذلك بذكْر الكتابة في قوله: (﴿إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَٰبٍ﴾).

وقد جاء في الحديث، أنَّ رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ**».

بالنسبة لتشكيل أو إعْراب هذه الجملة هكذا: «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ**».

هناك بعض الألْفاظ فيها: «**إنَّ أوَّل ما خلق الله القلم، فقال له: اكتبْ**» ما بعدها يكون اسْتئناف، هنا حسب ما قرأتُ لا يكون اسْتئنافًا، «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ، قَالَ لَهُ: اكْتُبْ**».

الفائدة في معرفة هذا الإعراب: أنَّ القلم هل هو أول المخلوقات؟ الذين يقولون أن القلم أول المخلوقات هم يسْتدلُّون بهذا الحديث، واسْدلالهم لا ...؛ لأنَّ الحديث أخبر فيه النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ أنَّ الله ﷻ «**إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ لَهُ: اكْتُبْ**»، ليس فيه أن القلم هو أوّل المخلوقات، («**قال القلم: ربِّ ما أكْتب؟ قال: اكْتبْ ما هو كائن**» **فجرى في تلك الساعة**) جرى القلم (**ممَّا هو كائن إلى يوم القيامة**).

كل ما يكون إلى يوم القيامة كتبَه الله ﷻ في اللَّوح المحفوظ، (**ولهذا سُئِلَ النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عن عمَّا نعمله، أَشيء مستقبل، أم شيء قد قَضي وفُرِغ منه؟**) يعني: ما نعمله هل هذا مكْتوب، أو ليس مكْتوبًا؟ (قال: إنه قد قَضِيَ وفُرِغَ منه، **وقال أيضًا حين سُئل: أفلا ندع العمل ونَتكِل على الكتاب الأول؟**) يعني: أَفلا نترْك العمل ونَتكِل على ما كُتِبَ وقُدِّر؟ (**قال صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «اعملوا فَكُلٌّ مُيسَّرٌ لِمَا خُلِقَ له، فأمرهم النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ بالعمل، فأنتَ يا أخي اعمل، وأنتَ مُيسَّرٌ لِمَا خُلِقَ له**) أمَّا أن تجلس وتقول: ما الذي قُدِّرَ لي، وما

الذي لم يُقدَّرْ لي، لم تُكلَّفْ بذلك، الله ﷻ جعلَك لك القُدْرة والمشيئة، وأمرَك بأن تسْلك طريق الهداية، وهذا الذي يجب عليك.

(ثم تلا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٦ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ۝٧﴾ [الليل:٥-٧]) إذًا هذه الأعمال هي السبب لتَيسير اليُسْرى (﴿وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ۝١٠﴾) «الحُسْنَى» هي: الجنة (﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ۝١٠﴾).

(المرتبة الثالثة: المشيئة، وهي: أنَّ الله تباركَ وتعالى شاءٍ) أي: مُريدٌ (لكلِّ موجود أو معدوم في السماوات والأرض، فما وُجدَ موجود إلا بمشيئة الله تعالى، وما عُدِمَ معدومًا إلا بمشيئة الله تعالى، وهذا ظاهر في القرآن الكريم، وقد أثبت الله مشيئته في فعْله، ومشيئته في فعْل العباد فقال: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ۝٢٨﴾ [التكوير:٢٨]) أثبت فيه مشيئة الإنسان، (﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢٩﴾ [التكوير:٢٩]) هنا أثبت مشيئة الله ﷻ، (﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام:١١٢]) إذًا هنا أثبت مشيئته سبحانه، (﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ۝٢٥٣﴾ [البقرة:٢٥٣]) هنا أثبت أيضًا مشيئته، (فبيَّن سبحانه أنَّ فعل الناس كائنٌ بمشيئته) يعني: لا يخرج عن مشيئته العامَّة (وأمَّا فعله تعالى فكثير) يعني وصف نفسه بالمشيئة في نصوص كثيرة، منها: (﴿وَلَوْ شِئْنَا لَءَاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾ [السجدة:١٣]، وقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [هود:١١٨]، إلى آياتٍ كثيرة تُثبت المشيئة في فعْله تبارك وتعالى، فلا يَتمُّ الإيمان بالقدر إلا أن نؤمنَ بأنَّ مشيئة الله عامة لكلِّ موجود أو معدوم، فما من معدوم إلا

وقد شاءَ الله تعالى عَدَمَه، وما من موجودٍ إلا وقد شاءَ الله تعالى وجودَه، ولا يمكن أن يقع شيء في السماوات ولا في الأرض إلا بمشيئة الله تعالى) هذه المرتبة الثالثة.

خلاصة هذه المرتبة: الإيمان بأن مشيئة الله ﷻ عامة ونافذة، نافذة في كل شيء، وهي عامة أي: جميع ما يقع في الكون فهو بمَشيئة الله الكوني، وهناك فرْق بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية.

الإرادة الشرعية تكون محْبوبة لله ﷻ، مرْضِيَّة له، أمَّا الإرادة الكونية لا يلْزم أن تكون محْبوبة لله ﷻ، ومرْضية له.

فمثلًا: صلاة المصلي، إذا صلى الإنسان فالله ﷻ أراده شرعًا؛ لأنه أمرَ بالصلاة، وأراده كَونًا فلذلك حسب.

كُفْر الكافر، الله ﷻ لم يأمر به، إذًا لم يُرِدْه شرعًا، وبما أنه وقع فهو أراده كَونًا.

الله ﷻ إرادته ومشيئته الكونية عامة، لا يخرج عنها شيء في السماوات والأرض.

(**المرتبة الرابعة: الخلْق**) خلاصة هذه المرتبة: أنَّ الله ﷻ خلقَ كل شيء، ليس هناك مخلوق في الدنيا أو في الآخرة أو في الكون إلَّا وهو مخلوق لله ﷻ، سواء الذوات، وسواء الأوصاف، كل موجود فهو مخلوق لله ﷻ.

ثم يذكر في الأخير: (**ولكن قد يُشكِلُ على الإنسان كيف يصحُّ أن نقول في فعْلنا وقولنا الاختياري إنه مخلوق لله ﷻ؟**)

نحن قلْنا: أن أفعال الإنسان تُنسَب إلى الإنسان فعْلًا، وإلى الله ﷻ خلْقًا، هذا السؤال يقول: لماذا تُنسَبُ أفعالنا التي نفعلها بمحْض إرادتنا ومشيئتنا وقدراتنا، لماذا تُنسَبُ إلى الله

ﷻ، لماذا لا تكون مخلوقة لنا، ومُرادَة لنا، كما هي أفعالُنا، لماذا تُنسَبُ إلى الله ﷻ خلْقًا، وتُنسَبُ إلينا فعْلًا، وما الفرق بين الفعْ والخلْق؟

يقول الشيخ: (**فنقُول: يصح أن نقول ذلك؛ لأن فعلنا وقولنا ناتج عن أمرين**)، أي شيء هو قول يصدر من الإنسان فهو ينتج عن أمرين:

الأمر الأول: القُدْرة.

الأمر الثاني: الإرادة.

الذي لا يسْتطيع لا يفعل، الذي لا يريد أيضًا ليس فعْله اخْتياريًا، مثل أفعال المجنون، (**فإذا كان فعْل العبد ناتجًا إرادته وقُدْرته**) وهذا الذي نُسلِّمُ به (**وإنَّ الذي خلق هذه الإرادة وجعلَ قلْب الإنسان قابلًا هو الله ﷻ**)، من الذي جعله مُريدًا؟ الله ﷻ، من الذي جعلَه قادرًا؟ الله ﷻ.

(**وكذلك الذي خلق فيه القدْرة هو الله ﷻ، ويخلق السَّبب التام الذي يتولَّد عنه المُسبَّب**) الله ﷻ هو الذي يخلق السبب، وتكون منه الأسباب.

الإنسان الذي يسْتطيع مثلًا هذا سَبب، والله ﷻ يهيِّئُ له الأسباب، وبهذه الأسباب تكون المُسبَّبات، وبما أن الله ﷻ خالق هذه الأسباب فتُنسَبُ غله خلْقًا، فإرادة الإنسان مخلوقة لله ﷻ، وكذلك قدْرَته مخْلوقة لله ﷻ، هو الذي جعله قادرًا.

يقول الشيخ: (**إنَّ خالِق السبب التام خالقٌ للمُسبَّب أي: أنَّ خالِق المُؤثِّر خالقٌ للأثر، فوجه كونه تعالى خالقًا لفعل العبد أن نقول: إنَّ فعْل العبد وقوله ناتجٌ عن أمرين هما**) كرَّرَهما الشيخ لِمَزِيد من الإيضاح.

يقول: (إنَّ فعْل العبد وقوله ناتجٌ عن أمرين، أحدهما: الإرادة، والآخر: القُدْرة، فلولا الإرادة لم يفعل، ولولا القدرة لم يفعل، لأنَّه إذا أرادَ وهو عاجز لم يفعل) بعجْزِهِ هذا الفعْل (وإذا كان قادرًا ولم يردْ لم يكن الفعل) يعني لا ... (فإذا كان الفعل ناتجًا عن إرادة جَازمة وقُدْرة كاملة، فالذي خلقَ الإرادة الجازمة والقدرة الكاملة هو الله).

الخلاصة: أنَّ أفعلنا تُنسَبُ إلينا؛ لأنَّها صادِرة عنَّا بمشيئتنا وقُدراتنا، وتُسَبُ إلى الله ﷻ خلْقًا؛ لأنَّ إرادتنا وقدراتنا مخْلوقة لله ﷻ، (وبهذا الطريق عرفْنا كيف يمكن أن نقول: إنَّ الله تعالى خالقٌ لفعْل عبده، وإلَّا العبد هو الفاعل في الحقيقة، وهو المُتطَهِّر، وهو المُصلي، وهو المُزكِّي، وهو الصائم، وهو الحاج، وهو المُعتمر، وهو العاصي، وهو المُطيع، لكن هذه الأفعال كلها كانت وَوُجِدَتْ بإرادة وقُدْرة مخْلوقتين لله ﷻ، والأمر ولله الحمد واضح، وهذه المراتب الأربع المتقدِّمة يجبُ أن تثبتَ لله ﷻ، وهذا لا يُنافي أن يضاف الفعل إلى فاعله من ذَوى الإرادة).

هنا الشيخ يوضِّح هذه المسألة أيضًا بمثال آخر.

يقول: (كما أنَّنا نقول: النار تحرق، والذي خلق الإحراق فيها هو الله تعالى بلا شكٍّ، فليست مُحرِقة بطبيعتها بلْ هي محرقة بكون الله تعالى جعلها مُحرِقة، ولهذا لم تكن النار التي أُلْقِي فيها إبراهيم مُحرِقة؛ لأن الله قال لها: ﴿كُونِي بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٦٩﴾﴾ [الأنبياء:٦٩]، فكانت بردًا وسلامًا على إبراهيمَ، فالنَّار بذاتها لا تحرِق، ولكن الله تعالى خلق فيها قوَّة الإحراق، وقوة الإحراق هي في مقابِل فعْل العباد؛ كإرادة العبد وقُدْرته).

المسألة هذه التي أشار إليها الشيخ هو مسألة الأسباب، هل الأسباب فعْلٌ أَثير؟ هذه المسألة اختلفَ فيها الناس، مذهب أهل السُّنة: أن الأسباب لها تأثير، الله ﷻ هو الذي أودعَ التأثير فيها، فالنار تحرق، معنى كلام الشيخ هنا من أنَّ النار لا تحرق أي: لا تحرق بذاتِها، بل الله ﷻ هو الذي جعلها مُحرِقة، ... النار تحرق بذاتها، من ناحية ...، ولكن تعبير الشيخ هنا معناه: أنَّ الإحْراق ليس من النار نفسها، وإنَّما من الله ﷻ.

طبعًا هذه خلاصتها يقولون: أن الأسباب تؤثر بذَواتها، وأنَّ الأثر الموجود في الأسباب ليس من أحد، وإنما من الأسباب نفسها.

مثلًا: النار مُحرِقة عندهم، والإحراق الذي فيها من النار نفسها، وكذلك عندهم جميع الأسباب مؤثرة بأنفسها، ولا تؤثر بأن الله ﷻ جعلها مؤثِّرًا، فنقول لهم: الله ﷻ لمَّا قال: ﴿كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٦٩﴾﴾ [الأنبياء:٦٩]) لماذا لم تُحرق ما دام أنَّها تحرِق بنفسها، وبما أن الإحراق من نفسه، لماذا لا تُحرق؟ هذا يدل على أنَّ الأثر الله ﷻ هو الذي أودعَه، ويسْلبه إذا شاء، كما سَلَبَ هنا.

عمومًا نسْتطيع أن نقول: النار مُحرِقَة، وأنا أُكرِّر هذا؛ لأن هناك مَن يقول ونسمعه في خُطَبِ بعض الناس، وخاصة هؤلاء أهل التبْديع، يقولون: النار لا تُحرق، والأسباب لا تؤثِّر، وأن الطعام لا يُشغل، وأنَّ الماء لا ...، هكذا، وهذا مذهب الأشاعرة؛ لأنَّهم يَرون أنَّ الأسباب لا تأثر فيها.

ونحن نقول: أهل السُّنة يقولون: الأسباب فيها تأثير، وهذا التأثير قد أودعَه الله ﷻ في فينا، وإذا شاء سَلَبَه.

يقول الشيخ هنا: (**وقوّة الإحراق هي في مقابِل فعْل العبد؛ كإرادة العبد وقُدرته، فبالإرادة والقدرة يكون الفعل، وبالمادة المحرقة في النار يكون الإحراق، فلا فرق بين هذا وهذا، ولكن العبد لَمَّا كان إرادة له إرادة وشعور واختيار وعمل، صار الفعل يُنسَبُ إليه حقيقة وحُكْمًا، وصار مُؤَاخذًا بالمخالَفة، معاقبًا عليها؛ لأنه يفعل باختيار، ويدع باختيار**).

هذه المقارَنة التي ذكرها الشيخ هي من باب التمثيل.

يقول: كما أن النار هي لا تُحرِق بذاتها، قصْد الشيخ أن الإحراق، الله ﷻ هو الذي أودعَه فيها، فكذلك الإنسان إرادته الله ﷻ هو الذي خلقها، وقُدرته الله ﷻ هو الذي خلقها، فلذلك تُسَبُ أفْعالنا إلينا فعْلًا، وتُنسَبُ أفعالنا إلى الله ﷻ خلْقًا؛ لأنَّه هو خالقٌ لهذه القُدرة التين بهما نفعل الأفعال.

يقول الشيخ: (**وأخيرًا نقول: على المؤمن أن يرضى بالله تعالى ربًا، ومن تمام رِضاه بالربوبية أن يؤمن بقضاء الله وقَدَرِه، ويعلم أنه لا فرق في هذا بين الأعمال التي يعملها، وبين الأرزاق التي يسعى لها، وبين الآجال التي يدافعها، الكل بابه سواء، والكل مكْتوب، والكل مُقدَّر، وكل إنسان مُيسَّرٌ لِمَا خُلِقَ له**) يعني ليس هناك فرْقٌ بين أبواب الرزق وبين باب العلْم والهداية، فالإنسان كما يسعى في باب الرزق، وكما يسعى في مصلحة نفسه، أو ...، وكذلك ينبغي له أن يسعى لإصْلاح نفسه، ولحمْل نفسه على التقوى.